

ملخص تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة (بمجلس النواب)
لدراسة أوضاع المتقاعدين وبحث السبل المناسبة
لتحسين أوضاعهم

تلخيص:

علي عبدالله العراي

الباحث القانوني

قسم البحوث والدراسات - إدارة شؤون اللجان والبحوث

8 مارس 2011

ملخص تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة لدراسة أوضاع المتقاعدين وبحث السبل المناسبة لتحسين أوضاعهم

مقدمة:

شكل مجلس النواب الموقر لجنة مؤقتة "لدراسة أوضاع المتقاعدين وبحث السبل المناسبة لتحسين أوضاعهم"، وذلك في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني، حيث كانت محاور عمل اللجنة، النظر في الاقتراحات برغبة والاقتراحات بقانون ومشروعات القوانين بخصوص المتقاعدين والتي نظرها المجلس، بحث الأوضاع الحالية لمعاشات المتقاعدين في القطاعين العام والخاص والمزايا التي يحصلون عليها، والنظر في موضوع زيادة الاشتراكات التأمينية لتلافي العجز الاكتواري.

وقد استعرضت اللجنة في تقريرها بعض المفاهيم الأساسية ومنها تعريف التقاعد والمتقاعد والمعاش التقاعدي، كما واستعرضت واقع المتقاعدين في بعض الدول العربية وذلك من حيث المزايا المقدمة للمتقاعدين، ومطالب المتقاعدين في هذه الدول، وقد وضع التقرير قراءة تحليلية لإحصاءات واقع المتقاعدين، واستعرض أهم الموضوعات والمراسيم بقوانين والقرارات التي تصب في مصلحة المتقاعدين، وتناول خلاصة آراء (13 جهة) من الجهات الحكومية والأهلية بشأن أوضاع المتقاعدين، كما واستعرض المشاكل والتحديات التي تواجه المتقاعدين في مملكة البحرين، وانتهى التقرير بتوصيات اللجنة.

ويمكن إجمال أبرز محتويات التقرير في النقاط الآتية..

أولاً: ملخص القراءة التحليلية لإحصاءات واقع المتقاعدين:

يبلغ عدد المتقاعدين في القطاعين العام والخاص (33798 متقاعد)، ويفوق عدد المتقاعدين في القطاع العام عدد المتقاعدين في القطاع الخاص، حيث يبلغ عددهم (21471 متقاعد) للقطاع العام، و(12327 متقاعد) للقطاع الخاص.

يبلغ عدد المتقاعدين في القطاعين العام والخاص ونسبهم حسب مجموع الدخل كالاتي:

أ- يبلغ عدد المتقاعدين الذين يتقاضون أقل من (200 دينار) (16302 متقاعد) بنسبة (48.23%).

ب- يبلغ عدد المتقاعدين الذين يتقاضون من (200 دينار) وأقل من (400 دينار) (8664 متقاعد) بنسبة (25.63%).

ج- يبلغ عدد المتقاعدين الذين يتقاضون من (400 دينار) وأقل من (600 دينار) (4659 متقاعد) بنسبة (13.78%).

ثانياً: ملخص دراسة مركز البحرين للدراسات والبحوث بخصوص المتقاعدين في القطاع العام والمعدة في عام 2007:

- 1- بينت الدراسة أن قرابة (29%) من المتقاعدين يتقاضون معاشات تقاعدية دون مستوى الحد الأدنى للأجور وهو (200 دينار).
- 2- تبين أن أكثر من (68%) من المتقاعدين تقل معاشاتهم التقاعدية عن (500 دينار).
- 3- أظهرت الدراسة أن قرابة (80%) من المتقاعدين ليست لديهم مصادر دخل إضافية.
- 4- تبين أن قرابة (32%) من المتقاعدين يسكنون في منازل قديمة بحاجة إلى ترميم، ويسكن (3.8%) منهم في بيوت آيلة للسقوط.
- 5- أظهرت الدراسة أن قرابة (38%) من المتقاعدين يدفعون أقساطاً مقابل قروضهم المعيشية من المصارف والجهات الأخرى غير الهيئة.
- 6- تبين أن غالبية المتقاعدين يعيلون أسراً كبيرة، فالذين يعيلون (4 أفراد فأكثر) يشكلون قرابة (70%) من المتقاعدين.
- 7- أظهرت الدراسة أن أكثر من نصف المتقاعدين (52%) يعانون من أمراض مزمنة.

ثالثاً: ملخص المشكلات والتحديات التي تواجه المتقاعدين في مملكة البحرين:

1/ في المجال الاقتصادي:

- أ- عدم قدرة المتقاعدين على مواكبة غلاء المعيشة في ظل محدودية الدخل وثبات المعاش التقاعدي.
- ب- كثرة الأعباء المالية والديون على المتقاعدين.
- ج- زيادة التكاليف الصحية على المتقاعدين من كبار السن.
- د- عدم حصول المتقاعدين في القطاع الخاص على زيادة سنوية (3%) مساواة بالقطاع العام والعسكري.

2/ في المجال الاجتماعي:

- أ- عدم وجود مراكز اجتماعية وحرفية أو ورش عمل متخصصة تهتم بالمتقاعدين، تجنباً للفراغ النفسي.
- ب- عدم وجود تأمين صحي للمتقاعدين الذي يشكون من بعض الأمراض المزمنة وأمراض الشيخوخة.
- ج- شعور المتقاعدين بالعزلة وعدم احتياج المجتمع لهم وعدم الاستفادة من خبراتهم.
- د- عدم تقديم ميزات خاصة للمتقاعدين من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية.

3/ في المجال الإعلامي:

- أ- ضعف اهتمام وسائل الإعلام بشؤون المتقاعدين وهمومهم.
- ب- محدودية البرامج الإعلامية المتخصصة التي تتناول مشاكل المتقاعدين.
- ج- عدم إبراز مشكلات المتقاعدين في المسلسلات والمسرحيات التي تنتج.
- د- عدم إقامة مهرجانات شعبية وإعلامية لتكريم المتقاعدين.

رابعاً: ملخص توصيات اللجنة:

1/ التوصيات الضرورية التي لا بد من تنفيذها فوراً للمتقاعدين:

- أ- تقرير زيادة لا تقل عن (15%) لمعاشات المتقاعدين والمستحقين عنهم لجميع القطاعات.
- ب- إلزام الحكومة بتحسين معاشات المتقاعدين كلما طرأ تحسين على رواتب موظفي الدولة.
- ج- اعتماد زيادة سنوية لا تقل عن (3%) للمتقاعدين في القطاع الخاص أسوة بالقطاع العام والعسكري.
- د- الإسراع في توحيد المزايا التقاعدية - حسب أفضلها - للعاملين في جميع القطاعات.
- هـ- رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى (230 ديناراً) لجميع القطاعات.
- و- إصدار بطاقة تعريفية خاصة للمتقاعدين للاستفادة من المزايا الخاصة والحصول على تخفيض في رسوم الخدمات الحكومية وبعض الخدمات في القطاع الخاص بنسبة (50%).
- ز- منح كل متقاعد بجميع القطاعات مبلغ (500 دينار) لمرة واحدة فقط.

2/ التوصيات التي تسهم في وضع الرؤية المستقبلية للمتقاعدين:

- أ- تخصيص الحكومة جزءاً من أسهم الشركات التي تساهم فيها لصندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية.
- ب- الإعفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي لمن سدد أصل مبلغ (رأسمال المعاش المستبدل).
- ج- تخصيص بعثة دراسية واحدة بجامعة البحرين لأحد أبناء المتقاعد.
- د- إعفاء المتقاعد مما يتبقى عليه من قرض إسكاني في حال إحالته على التقاعد عند بلوغه سن الستين أو عند قيامه بتسديد (50%) من القرض.
- هـ- منح التقاعد المبكر الاختياري للمرأة، بحيث يتم تحسين معاش المؤمن عليها في القطاع الخاص والموظفة في القطاع الحكومي من خلال تعديل معامل احتساب المعاش

من واقع جزء من خمسين جزءاً (2%) إلى واقع جزء من أربعين جزءاً (2.5%) من المتوسط الشهري والمسدد على أساسه اشتراك التأمين خلال السنتين الأخيرتين.

و- إعطاء الأولوية في توزيع البيوت الإسكانية لمن هم على قائمة الانتظار من المتقاعدين لمن وصلت أعمارهم (55 عاماً).

ز- توفير تأمين صحي شامل للمتقاعدين الذي وصلت أعمارهم (55 عاماً) والذين تقاعدوا بسبب العجز الكلي.

ح- فتح مراكز ترفيهية للجميع ومهياً للمتقاعدين وخصوصاً المسنين.

ط- دعم المشروعات الصغيرة التي يرغب المتقاعدون إقامتها من خلال تقديم قروض تسدد على أقساط مريحة.

3/ توصية عامة:

- تتحمل الحكومة الموقرة كافة التبعات المالية الناتجة عن إقرار أي ميزات مالية تلافياً لأي عجز إكتواري قد تتعرض له الهيئتان.